

الأعضاء يدعون لتسريع تخصيص المطارات أو خفض الرسوم

تقرير الهيئة العامة للطيران المدني يثير عدة مطالب وتساؤلات

من جهته دعا العضود. عبد العزيز العريعر إلى تشجيع شركات الطيران الأجنبية على استخدام مطارات المملكة وإعطائها بعض الميزات لاستغلال الموقع الجغرافي الفريد للمملكة، والاستفادة من التجهيزات والمنشآت الحديثة، ويجب على الهيئة خفض بعض الرسوم وتشجيع القطاع الخاص لتطوير المطارات ولا سيما الدولية منها، بحيث تجتذب المسافرين والشركات.

ووصف العريعر تقرير هذا العام أقل شفافية من التقرير السابق، فكثير من المعلومات التي وردت فيه تثير تساؤلات لم يتضمن التقرير إجابات عنها.

وقال: "من المناسب أن تكون هناك توصية تصب في اتجاه دعم الهيئة عن طريق النظر في تحسين مستوى القوى العاملة، وإيجاد كفايات تتناسب مع العمل المهم لهذا الجهاز المحوري، ويجب عدم إخضاعهم لنظام الخدمة المدنية لبطء إجراءات الترقية والحوافز.

ورأى العضود. محمد آل زلفة أن المملكة أول دولة نظمت مؤتمراً دولياً لمكافحة الإرهاب، وعلى الرغم من ذلك فإن مطاراتها تعاني نقصاً في أساسيات حماية المطارات وسلامتها.

وطالب الدكتور مازن بليلة بخطة طارئة لتأمين مطار الملك عبدالعزيز قائلًا: بعد المشاهدات والمحادثات التي أبدتها اللجنة بعد زيارتها الميدانية لمطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة، كان ينبغي أن تكون التوصية إجراء خطة طارئة وعاجلة لإنقاذ الوضع في مدة لا تزيد عن شهر واحد على الأقل حتى لا يتسبب في إجراءات أمنية سيئة، وحتى لا يُظهر صورة أسوأ مما هي عليه الآن خلال المدة القادمة، كذلك يوضح التقرير الميداني الذي قامت به اللجنة تباين الوضع بين حقيقة الأمر والتقارير التي تتضمن إنجازات كثيرة للعرض على مجلس الوزراء ثم

يتبناها مجلس الشورى، أو رأي يقدمه إلى ولي الأمر؟ كذلك ورد في التقرير أنه فرغ من المرحلة الثانية لتطوير نظام رسوم العبور لأجواء المملكة، فحبذا لو يزود المجلس بتفصيل عن هذا النظام، وما المزايدات التي أجريت وورد ذكرها في الصفحة الثانية من التقرير؟ وما النشاط التجاري الذي أنجز؟ وتساءل الثنيان ما الإجراءات التي تقترحها اللجنة لتطوير النظام في مطار الملك فهد بالدمام؟ أقترح أن تكون هناك توصية بهذا الشأن.

وأوضح أنه ورد في التقرير أن الإيرادات المحصلة في عام التقرير بلغت ستمائة وثلاثة وأربعين مليون ريال، في حين أن الإيرادات المفترض تحصيلها هي أكثر من تسعة مليارات ريال، وقال: "فهل هذه الإيرادات تحوّل إلى وزارة المالية، أم أن جزءاً منها يكون للتطوير؟ وطالب قبل إقرار التوصية بالتأكد من أن ميزانية العام الحالي قد وفرت الاعتمادات المالية اللازمة.

**الثنيان: الإيرادات
المتوقعة ٩ مليارات،
والمحصلة ٦٤٣ مليوناً
فقط!!**

وجه أعضاء مجلس الشورى تساؤلات وانتقادات عديدة للتقرير المقدم من لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بالمجلس بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ.

وبعد أن تلا نائب رئيس اللجنة المهندس عبدالعزيز بن محمد التويجري تقرير لجنة توصياتها على تقرير هيئة الطيران المدني توالى ملاحظات الأعضاء والتي بدأت بمدخلة للعضود. عبد العزيز الثنيان.

أشار فيها إلى أنه ورد في التقرير أن من الإنجازات في موضوع السلامة والأمن في المطارات إنهاء التحقيقات في خمسة حوادث وثمان وسبعين واقعة من حوادث الطائرات ووقائعهما، وقال: في مجال التفيتش الدوري زار المفتشون خمسة عشر مطارا، لكن لم يبين التقرير النتائج التي انتهت إليها هذه التحقيقات، وهل ترتب على هذه النتائج مطالبات مالية، أو توصيات يمكن أن

**العريعر: على الهيئة
خفض الرسوم وتشجيع
القطاع الخاص على
تطوير المطارات**



ينظر في سبب هذه الاستقالات، وأن يكون السبب مقنعا ولا سيما إذا كانت استقالات مبكرة".

من جهته قال العضو حسن الشهري: ورد ضمن قرار مجلس الشورى على التقرير السابق للهيئة توصية بدراسة إنشاء عدد من المطارات المحلية في بعض مناطق المملكة في ضوء دراسة شاملة ومتوازنة بين المناطق، فلم لم تناقش اللجنة ما اتخذ بشأن هذه التوصية مع مسؤولي الهيئة؟ أقتراح إعادة تأكيد هذه التوصية ضمن التوصيات المقترحة من اللجنة.

وأضاف الشهري: ورد ضمن المعوقات التي تواجه الهيئة النقص المتزايد في القوى العاملة، والكوادر الوطنية المؤهلة، فهل أعدت الهيئة دراسة توضح فيها احتياجاتها الفعلية من الأيدي العاملة؟ ويلحظ من التقرير ارتفاع نسبة المتدربين إلى عدد الموظفين، وهذا إنجاز تشكر الهيئة عليه، إلا أن الهيئة لا تزال تعاني من النقص المتزايد في عدد القوى المؤهلة والمدرّبة حسب ما أشير إليه في بند المعوقات، لذا فإن خطة التدريب في الهيئة بحاجة إلى تقويم إذ لم تسهم في رفع كفاية القوى العاملة لديها.

وجدد العضو زين العابدين الدعوة إلى تخصيص المطارات قائلًا: حسب الأرقام الواردة في جدول ملخص الإيرادات المحصلة للعام المالي ١٤٢٤ / ١٤٢٥ هـ، وبإضافة ما يجب تحصيله من الجهات الحكومية يصل المبلغ إلى ألف مليون ريال سنويًا، وهذا الرقم يعزز وجهة النظر القائلة بوجوب تخصيص المطارات وجعلها شركة مساهمة، فتخصيص الخطوط السعودية وحدها لا يكفي، بل يجب تخصيص قطاع النقل الجوي كاملاً، وحبذا أن تقوم اللجنة بمراجعة الأرقام الخاصة بالإيرادات غير المحصلة ما دام الإجمالي يصل إلى عشرة بلايين ريال، فإنه يمثل مبالغ تراكمية غير محصلة لعدة سنوات، وليست للعام ١٤٢٤-١٤٢٥ هـ فحسب.



أعضاء المجلس مقترحاً عن هذه المعايير لمعالي رئيس المجلس، وأحالتها معاليه إلى لجنة تنظر في تطوير أعمال المجلس، وأمل أن يتم انتهائها عاجلاً. وأشار الدكتور بليلة إلى ما نشرته الصحف من أن هناك استقالات جماعية من الموظفين بعد تطبيق الهيئة إعادة هيكلة الإدارات داخل هيئة المطارات، ودعا إلى أن تستفسر اللجنة عن ذلك، وقال: "ينبغي أن

د. بليلة: لماذا قدم عدد من منسوبي الهيئة استقالات جماعية؟

على مجلس الشورى، لذا فإن تأصيل مبدأ الزيارة الميدانية أمر مهم، ومن المناسب أن يفعل بشكل مستمر عند الحاجة؛ لأنه يكشف الكثير من الأمور الواقعية التي يجب أن تعرفها اللجنة عند وضع التوصيات، كذلك من المهم وضع معايير لقياس الأداء تستند عليها اللجان في تقويمها عند دراسة تقارير الجهات الحكومية، وقد قدمت مجموعة من

آل زلفة : مطاراتنا تعاني نقصاً في أساسيات الحماية والسلامة

